مَوَارِدُ تَحْقِيْق وَتَوْثِيْق الكتاب وعُنْوَانه بَيْنَ اَلْقَوَاعِد اَلْنَّظَرِيَة وَاَلْتَّطْبِيقِيَة
نسْبةُ بعْض المخْطُوْطات (الكتب) إلى ابن قيِّم الجوْزية خطأً– نمُوذجًا–

Resources for investigating and documenting the book and its title between theoretical and applied rules
The attribution of some manuscripts (books) to Ibn Qayyim al-Jawziyyah by mistake - a model -

منير بن عبد الكريم زيباني*

جامعة الجزائر1، mzzibani@gmail.com

تاريخ الإرسال: 2020/10/26، تاريخ القبول 2020/12/14، تاريخ النشر 2021/01/15

ملخص:

تَحْقِيْق وَتَوْثِيْق الكتاب وعُنْوَانه: من أهم المحطات التي يمر بها المحقق، لذا إذا أخلّ بذلك أو أخطأ فيه؛ كان محل انتقاد عليه؛ لما ينبني من تزوير في نسبة كتاب لمؤلف آخر، أو تسمية الكتاب بغير اسمه، والواقع يثبت أنَّ هناك تصحيفات في عناوين بعض المخطوطات ونسبتها لمؤلفيها. وانطلاقا من سفر ماتع عشته في مرحلة الماجستير التي كانت بعنوان "**جهود ابن القيم في تأويل مشكل الحديث**" وما قيّدته في تلك المرحلة، رأيت أنّ بعضه جدير بالنشر لحصول الإفادة، ومن أهمها نسبة بعض المحققين مخطوطات لابن قيم الجوزية خطأ، وهذا ممّا لا يعقل تغافله؛ لأنّ نسبة الكتاب إلى غير صاحبه هو تَوهيم المتلقي بآراء ومذاهب ليس له، بل وفي ذلك إخلال بالأمانة العلمية، ونسبة الجهود لغير أصحابها. لذا وجب على المحقق التنبه إلى أساليب صيانة عناوين المخطوطات من التّصحيف والتّحريف، أو من التبديل والتغيير.

الكلمات المفتاحية: عنوان، الكتاب، القواعد، النظرية، التطبيق.

Abstract:

Investigating and documenting the book and its title: It is one of the most important milestones that the investigator goes through, so if he breaks that or makes a mistake. It was criticized; What is based on falsification in attributing a book to another author, or naming the book without its name, and the reality proves that there are corrections in the titles of some

*المؤلف المرسل

manuscripts and attributing them to their authors. And based on a book that I lived during the Masters stage, which was entitled: “Ibn al-Qayyim’s Efforts in Interpreting the Problem of Hadith” and what restricted it at that stage, I saw that some of it is worthy of publication in order for the testimony to be obtained, and the most important of which is the proportion of some of the investigators or translators manuscripts by Ibn Qayyim al-Jawziyyah, and this is wrong. Do not make sense to be overlooked; Because attributing a book to someone other than its owner is delusional delusion of the recipient with opinions and doctrines that he does not have, and rather a breach of scholarly integrity, and the proportion of efforts to other than its owners.

Keywords: Title, book, rules, theory, practice.

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين، وأشهد أن لا إله إلاَّ الله، وأنَّ مُحمّدا رسول الله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه، وبعد: مما لا يختلف فيه عاقلان أنَّ الإمام ابن قيِّم الجوزية أحد العلماء الذين كان لهم الفضل في العديد من مباحث العلوم التي أصبحت قِبلة للباحثين، وكنت قد قطعت سفرا شاقا في طور الماجستير حيث كانت بعنوان: "**جهود ابن القيم في تأويل مشكل الحديث**"، فكان ممَّا قيّدته في تلك المرحلة نسبة بعض الكتب إليه خطأ من بعض المحققين والمترجمين له؛ وهذا ممّا لا يمكن تغافله؛ لأنّ نسبة الكتاب إلى غير صاحبه تَوهيم المتلقي بآراء لمؤلف غيره، بل فيه الإخلال بالأمانة العلمية، وحسرة بالغة لما يحلُّ بالتّراث العلمي من حَيف وضَيم وتصحيف وتحريف وتزوير، ونسبة الجهود لغير أصحابها، إذ الخطأ فيه عظيم، وعواقبه وخيمة.

وأهداف الموضوع: تتمثل في إبراز أهمية عملية التدقيق عند تحقيق المخطوطات في صاحب المخطوط ونسبته إليه، مع بيان الأساليب والطرق الصحيحة في عملية التحقق من نسبة المخطوط لصاحبه، كلّ ذلك بضرب نماذج على سبيل الإستقراء التام لتلك الكتب التي نسبت إلى الإمام ابن قيِّم الجوزية خطأ.

لذا كانت الإشكالية: ما هي الكتب التي نسبت للإمام ابن قيِّم الجوزية خطأ؟ وإلى أي مدى يؤثر الخطأ في نسبة الكتب إلى غير أصحابها خطأ؟ وما هي أسباب وقع هذا الخطأ في نسبة هذه الكتب إلى ابن قيِّم الجوزية؟ وما هي الأساليب والطرق الصحيحة في عملية التحقق من نسبة المخطوط لصاحبه؟

المنهج المتبع فيه: لم أعتمد منهجا واحدا؛ لأن طبيعة الدراسة استلزمت في بعض المباحث أن أعتمد المنهج الاستقرائي بصورة أكبر، وفي أخرى أن أعتمد المنهج التحليلي لشرح والتوضيح. ثمّ المنهج الوصفي: حيث يقوم على وصف مادة بعض الكتب، ثم المنهج التاريخي إذ هذه الدراسة عبارة عن فترة تاريخية.

منهجية البحث: حيث اتبعت منهجية أكاديمية لتنظيم البحث وتحريره.

المبحث الأوّل: توثيق نسبة الكتاب– المخطوط–: مفهومه وأهميته وخطورته:

المطلب الأوّل: مفهوم مصطلح التوْثِيْق – لغة واصطلاحا–:

أوّلا: لغة: إنّ النّاظر في كتب اللغة ومعاجمها يجد أنّ كلمة التوثيقDocumentation مصدر لفعل وثقDocument بمعنى أحكم الأمر، ومدارها على على العقد والإحكام؛ فقولك: وَثَّقْتُ الشَّيْءَ: أَحْكَمْتُهُ.

ثانيا: اصطلاحا: من خلال ما سبق من المعاني اللغوية يمكن تعريف كلمة التوثيق اصطلاحا بأن: مصطلح التوثيق لا يخرج عن أصله اللغويّ، إذ يقصد به باللفظ المركب توثيق نسبة الكتاب– المخطوط– هو: **"إحكام نسبة المخطوط إلى صاحبه"**، فقد ينسب كتابٌ إلى غير صاحبه، وخير مثال في ذلك كتاب "العين" حيث نُسب إلى الخليل بن لأحمد وفي ذلك نَظرٌ. [1]

المطلب الثّاني: موارد توثيق عنوان الكتاب المخطوط وضوابطه:

التثبت من صحة نسبة المخطوط إلى مؤلفه تكون من خلال الوسائل التالية:

◈ **أوّلاً: أن ينسبه المؤلف لنفسه:** ولا يخلو ذلك من أحد ثلاثة أوجه:

الأوَّل: أن يذكر ذلك في مقدمة الكتاب: فَالْمُؤَلِّف إمَّا أَنْ يُصَرِّحَ بِاَسْمِه واسمِ كِتَابِه، وذلك بوَضْعِ العُنْوَان المنَاسِب لَهُ، أَوْ أَنْ يَصِفُهُ بِمَا يَحْتَوِيهِ مِنْ مَوْضُوعٍ، إذ عادتهم بعد تحلية الكتاب بالبسملة والحمدلة والصَّلاَة على النَّبِيِّ ﷺينسبون الكتاب لأنفسهم؛ ومثاله: ما أثبته الإمام سبط المارديني– رحمه الله– في كتابه"**شرح الفصول المهمة في مواريث الأُمَّة**" من نسبته له صراحة حيث قال: "يقول مُحمّد سبط

(1)ـــينظر : الجوهري"**الصحاح**"(4/ 1562) دار العلم للملايين، بيروت، فيروزأبادي"**القاموس المحيط**"، ص1197، مؤسسة الرسالة، بيروت.

المارديني فهذا تعليق مختصر جعلته شرحاً على الفصول المهمة في مواريث الأمة."

لِذَا وَجَبَ عَلَى اَلْمُحَقِّقِ أَنْ يُمَيِّز بَيْنَ اَلْأَمْرَيْنِ حَتَّى يَكُونَ دَقِيْقًا وَصَائِبًا فِيْ:

أ- بَيَانِ اسم المؤَلِّف.

ب- وفي بَيَانِ عُنْوَانِ اَلْكِتَابِ، فَاَلتَّسْمِيَّةُ تَكُوْنُ بِأَحَدِ اَلْعِبَارَاتِ اَلْآتِيَةِ: سَمَّيْتُ كِتَابِيْ، أَوْ سَمَّيْتُهُ، أَوْ عَنْوَنْتُهُ، أَوْ وَسَمْتُهُ، أَوْ تَرْجَمْتُهُ، أَوْ غَيْرِهَا مِنَ اَلْعِبَارَاتِ اَلصَّرِيْحَةِ، أَمَّا اَلْوَصْفُ بذكر وصفا يليق بمحتويات الكتاب.

الثاني: أن يحيل إليه في كتاب آخر له: كأن يقول بسطت بحث المسألة في كتابي ويُسميه، ومثاله العينيّ-رحمه الله- حيث أشار إلى كتاب له وهو "**شرح سنن أبي داود**" في كتابه "**عمدة القاري شرح صحيح البخاري**"، فقال في مقدّمته: "... ثم أنشأت شرحاً على سنن أبي داود السجستاني، بوأه الله دار الجنان، فعاقني من عوائق الدهر ما شغلني عن التتميم، واستولى علي من الهموم ما يخرج عن الحصر والتقسيم."

الثالث: أن يكون للمؤَلِّف كتابا في ثبت مؤلفاته: فيذكر اسم الكتاب منسوبا إليه.

◈ **ثانيا: ما يأتي في أثناء الكتاب من كلام المصنّف عن نسبه وأهله ممَّا يثبتُ نسبته له،** ومثاله: قول الحافظ برهان الدين الناجي في كتابه "عجالة الإملاء" كما في طبعة دار المعارف[2]: "وأنا وأبي مُحمّد وجدي محمود، دمشقيون، والجد الأعلى: بدر بن عيسى حلبي"، وقال: "وأما لقب مملي هذه العجالة على الترغيب، إبراهيم المحدِّث، فإنه الناجي، على وزن القاضي وشبهه، بإسكان الياء لأنه منقوص".

◈ **ثالثا: ما أثبته المترجمون للمُؤَلِّف مِنْ مُؤَلَّفَات:** لا يخلو ذلك من ثلاثة حالات يصادفها المحقق:

الأولى: عدم ذكر اسم الكتاب.

الثانية: أن تشير المصادر إلى تسمية الكتاب ونسبته لمؤلفه، مع اتفاقها على ذلك، وفي هذه الحالة لاوجود لأية مشكلة حول تسمية الكتاب ونسبته إلى مؤلفه.

---

(2)_ينظر: (3/ 84).

الثالثة: أن تسمي المصادر الكتاب، وتذكر عنوانه إلاّ أنَّهَا تنسبهُ إلى أكثر من مؤلف.

وهنا يحدث الشَّك في كون هذا الكتاب إلى مؤلف بعينه، فيتردد المحقق في نسبة الكتاب.

ويضاف إلى ذلك الفهارس التي تعنى بأسامي الكتب مثل "**فهرست**" ابن النديم، وكشف الظنون، وذيليه كتب الأثبات والمشيخات وغيرها، ومثاله في **كتاب العرش**؛ منهم: ابن تغرى بردى في "**المنهل الصافي**"،وابن العماد في "**شذرات الذهب**"، حاجي خليفة في "كشف الظنون"، ومن المفهرسين بروكلمان في "تاريخ التراث العربي".[3]

◈ **رابعا: ثبوت العنوان واسم مُؤَلِّفِهِ فِيْ ظهرية المخطوط أو قبل ديباجته في صفحة المقدِّمة بخط عريض في نسخة أصلية أو منقولة عنها:**حيث في الغالب ما يُذْكَر اسم المؤَلِّف في طرة نسخة معتمدة؛ في ظهرية المخطوط أو في خاتمته وهي الغالب؛ حيث في الغالب كذلك تكون بخطوط أصحاب الكتب، أو بخط تلامذتهم، ثُمَّ يوقع عليها المؤلف بعبارة: صحيح ذلك، أو صح وغيرها من الألفاظ؛ على الحالات الآتية:

- ❖ إمَّا على النُّسْخَةِ المقروءة على المصنف.
- ❖ وإمَّا على النُّسْخَة المقابلة على أصل.
- ❖ وإمَّا على نسخة مقروءة على عالم مشهور.

◈ **خامسا: ذكر اسم المُؤَلِّف في خاتمة المخطوط:** هو الذي يطلق عليه بـ(جرد المتن)، حيث يكون بعبارة "تم كتاب كذا"، أو "كان الفراغ من تبييض كتاب كذا بتاريخ كذا"، حيث يحتوي على: اسم الكتاب// اسم المؤَلِّف// اسم الناسخ// تاريخ النسخ ومكانه.

◈ **سادسا: معرفة مصادر المؤلفين في كتبهم:** حيث ينظر المحقق في المصادر المعتمدة في ذلك الكتاب المراد بالتحقيق ثم يقارنها بمصادره في كتبه الأخرى.

◈ **سابعا: عَزْوه اَلْأَقْوَالَ إِلَى شُيُوخِهِ وروايته لبعض الأحاديث والآثار بأسانيدها المتصلة عنهم اَلَّتِي فِيْ كُتُبِهِمْ أَوْ مَا شَفَهُوهُ بِهَا:** فهذا أحد السبيل الكفيلة ببيان وتوثيق نسبة الكتاب لمؤَلِّفِه.

---

(3)_ينظر: "كتاب **العرش**" للذهبي (1/ 396).

◈ **ثامنا: تصريح من نقل أو استفاد من الكتاب بنسبته لمؤلفه:** ومثاله: من كتاب العرش للذهبي نقل:

❖ ابن القيم الذي اعتمد في كتاب"اجتماع الجيوش الإسلامية" على كتاب العرش فيما نقله من نصوص عن الذهبي ولم يعتمد على كتاب العلو.

❖ وكذلك السّفاريني في كتابه "لوائح الأنوار السنية" فقد استفاد من الكتاب ونقل منه فقال: "قال الإمام الحافظ الذهبي في كتاب العرش ... "[4]

◈ **تاسعا: أَسْلُوبُ اَلمُؤَلِّف:** فإنَّه لا يتغير في الغالب، لذا يجب على المحقق معرفة أساليب المؤلِّفين في كتبهم.

◈ **عاشرا: اتفاق نساخ المخطوط على نسبته إلى المؤلف:** حيث سبق وأن ذكرت أنَّ أكثر النُّسخ تأتي في مقدِّمتها أو خاتمتها ذكر اسم المؤلِّف؛ فإذا اتَّفق النُّسَاخ على نسبته إلى المؤلف كان ذلك من أهم الوسائل التي يقف عليها المحقق للتثبت من صحة نسبة المخطوط إلى مؤلفه.

ومثاله: من **كتاب العرش** للذهبي: ما جاء في أوَّل وآخر النُّسَخ الخطية التي اعْتُمِدَ عَلَيْهَا في التَّحقيق من التَّصْرِيح بنسبة الكتاب للمؤلف. [5]

◈ **الحادي عشر: ذكر المُصنِّف لبعض المصنَّفَات التي ألفها في ثنايا الكتاب:** ومثاله في **كتاب العرش**؛ ذكره كتاب: "**طرق أحاديث النزول**"، وذكره كتاب: "**طرق أحاديث الصوت**".[6]

◈ **الثانية عشر: تطابق بعض التَّعْليقات في ذلك الكتاب المراد بالنسبة للمؤلف مع تعليقاته في كُتُبِهِ الأخرى:** ومن أمثلة ذلك: ابن القيم ومسألة نسبة كتاب "**أخبار النِّسَاء**" بعدم تطابق التَّعْلِيقَات على مسألة المحبة في كُتُبِه الأخرى، كما سيأتي قريبا.

المطلب الثَّالث:من مظاهر عدم الرُّشد في توثيق الكتاب المخطوط ونسبته لمُؤلّفه:

(4)_ينظر: كتاب **العرش** للذهبي (1/ 397).

(5)_ينظر: كتاب **العرش** للذهبي (1/ 397).

(6)_ينظر: كتاب **العرش** للذهبي (1/ 397).

هذا الخطأ الغريب المتعمّد أو غير المتعمّد، له من الآثار السلبية الكثير، وهو إنّما ينوم عن مظاهر عدم الرُّشْد في توثيق الكتاب المخطوط إلى مُؤلّفه، وهذا الإمام السُّيُوطِيّ(ت911هـ) كان يشكو مِن سرقةِ كُتبه وانتحالِها، ونسبتِها إلى غيرِه؛ في كتابه الذي وسمه بـ(**الفارق بَيْنَ المُصنّف وَاَلْسّارِق**)، وهذا فيما يخص من يسرق الكتب وينسبها إليه، ومنها أن يأتي محقق فينسب كتابا إلى غير صاحبه، وبالمثال يتضح المقال:

المثال الأوّل: ظاهرة انتحال الكتب والنقل منه دون توثيق الكتاب المخطوط ونسبته لمُؤلّفه: ومن أمثلة ذلك مَا جاء عند مُحمّد بن إسحاق النديم في(الفهرست) عن أبي بكرٍ مُحمّد بن يحيى الصولي(ت335هـ) مِن أنّه عوّل في كتابه(**أخبار سُديف ومختار شعرِه**) على كِتَاب المرْثَدِيّ في (**الشعر والشعراء**)، قال: «بل نقلَه نقلًا وانتحلَه، وقد رأيتُ دُستورَ الرجلِ خرجَ مِن خِزَانة الصُّولي، فافتَضَحَ به.»[7]

المثال الثاني: ظاهرة خطأ المحقق في توثيق الكتاب المخطوط ونسبته لمُؤلّفه:

أ- بسبب جهله بالحوادث التاريخية التي تضمنها المخطوط: من أبرز الأمثلة هنا ما ذكره الأستاذ عبد السَّلاَم هَارُون-رحمه الله تعالى- عن كتاب (**تنبيه الملوك والمكايد**)، الذي نُسب خطأً إلى عمرو بن بحر الجاحظ؛ وملخص نفيه هذه النسبة:

-أنّ مؤلف الكتاب الحقيقي ترجم لأحد أبوابِه بقوله: (نكت مِن مكايد كافور الإخشيدي)، فعمرو بن بحر الجاحظِ توفي سنة255هـ أو قبلها بقليل، أمّا كافور الإخشيديّ عاش بين 292هـ و357هـ، يعني بذلك أنّه متأخر عن الجاحظ، الذي توفي سنة 255هـ.

-كما ترجم بقوله: "مكيدة توزون بالمتقى بالله"؛ حيث عاش المتقي لله من سنة297هـ إلى 357 هـ .

-كما عزَّزَ استدلاله على بطلان نسبته له بأن أسلوب مقدمة الكتاب ليست في مستوى قلم الجاحظ.[8]

(7)_ مُحمّد بن إسحاق النديم: "**الفهرست**"، تحقيق: أيمن فؤاد. لندن: مؤسسة الفرقان،ط1. 2009م، (465/1).

(8)_عبد السلام مُحمّد هارون: "**تحقيق النصوص ونشرها**"؛ القاهرة: مكتبة الخانجي،ط7. 1998م، ص46.

ب- بسبب عدم القدرة على التفريق بين أسلوب المؤلفين: كما حدث د: الأبياري؛ حيث حقق كتابا وسمه"**إعراب القرآن**" ونسبه للزجاج(ت311هـ)، إلى أن وُفق مُحمّد راتب النَّفَاخ إلى تصحيح هذا الخطأ، ونشر ذلك في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق في مقالين جاء فيهما الأدلة والبراهين على أن العنوان الصحيح لما حققه د: إبراهيم الأبياري هو كتاب(**الجواهر القرآن ونتائج الصنعة**) لعلي بن الحسين الباقولي الأصفهاني (ت543هـ).

المثال الثالث: ظاهرة الاتهام في نسبة الكتاب من عدمها لأغراض معينة: ويظهر لي من أمثلة ذلك نفي مُحمّد بن أبي الحسين بن زرقون، نسبة كتاب"**بداية المجتهد وكفاية المقتصد**" إلى ابن رشد الحفيد (ت595هـ)، قال: «واستُقضيَ بإشبيليةَ ثم بقرطبةَ فنظرَ حينئذٍ في الفقهِ، وصنّفَ كتابَه (بداية المجتهد وكفاية المقتصد)، ونقلتُ مِن خطِّ التاريخيِّ المقيِّد المفيد أبي العباس بن علي بن هارونَ مَا نصُّه: أخبرني مُحمّد بن أبي الحسين بن زرقونَ أنَّ القاضيَ أبا الوليد بن رُشدٍ استعارَ منه كتابًا مُضَمَّنُهُ أسبابَ الخلافِ الواقعِ بين أئمة الأمصارِ، مِن وَضْعِ بعضِ فقهاء خُراسانَ، فلم يَرُدَّه إليه، وزادَ فيه شيئًا مِن كلامِ الإمامين: أبي عمرَ بنِ عبد البرِّ، وأبي مُحمّد بنِ حزمٍ، ونسبَه إلى نفسِه، وهو الكتابُ المسمّى ببدايةِ المجتهد ونهاية المقتصد. قالَ أبو العبّاس بن هارون: والرجلُ معروفٌ بالفقهِ وإنْ كانَ مقدّمًا في غيرِ ذلك مِنَ المعارفِ.» [9]

ومن هذا الضرب: ما نقله الصفديُّ عن المرزبانيِّ، اتهامه مُحمّد بن حبيب (ت245هـ) أحد علماء الأنسابِ والأخبار واللُّغة والشِّعْر، فقال: «كان مُحمّد بن حبيب يُغير على كُتب النَّاسِ فيدّعيها، ويُسقطُ أسماءَهم، فمِنْ ذلك: الكتاب الذي ألّفه إسماعيل بن أبي عُبيد الله، واسمُ أبي عُبيد الله معاوية، وكنيتُه هي الغالبةُ على اسمِه، فلم يذكرْها لئلّا يُعرف؛ وابتدأَ فساقَ كتابَ الرجلِ مِن أوّلِه إلى آخره ولم يُغيّر فيه حرفًا ولا زادَ فيه"» .[10]

---

(9)_مُحمّد المراكشي"**الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**"، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط/1: 1973م، (22/6).

(10)_صلاح الدّين خليل الصفدي"**الوافي بالوفيات**"، طبعة المستشرقين الألمان، ألمانيا: فرانز شتاينز،1974م،(326/2.)

المثال الرابع: ظاهرة الخطأ في نسبة الكتاب المخطوط بسبب الاعتماد على الفهارس دون الرجوع إلى المخطوط: خاصة إذا كان مفهرس على أساس أنّه مجموع يحتوي العديد من المخطوطات، ويحدث ذلك كذلك أن يكونُ المخطوطُ مجموعًا يشتمل على عدّة رسائل لأكثرَ مِن مؤلِّف، فينسبها ناسخُ المجموع إلى المؤلِّف الأوّل صاحبُ الرسالة الأولى، و**من أمثله:** مجموعٌ بدار الكتبِ المصرية تحت رقم (477 فقه حنفي) يشتملُ على عنوان: (التحقيقات القدسية والنفحات الرحمانية الحسنية في مذهب السَّادة الحنفية)، وهو عبارة عن ستّين رسالة لأبي الإخلاص حسن بن عمار الشُّرنبلالي(ت1069هـ)، وفي ثنايا هذه الرسائل رسالةٌ لعليّ بن غانم المقدسي (ت1004هـ)، وقد جعلها ناسخ المجموع –خطأً طبعا– للشرنبلالي، ونصَّ على ذلك في صفحة الغلاف.

المثال الخامس: ظاهرة جَشَعُ بَعْضِ النُّسَاخ: لا ينكر العاقل اللَّبيب أنَّ ظاهرة نسخ الكتب من الصَّفحات المشرقة النَّيرة التي احتفت بها أمَّتنا ورخ ربها تُراثُنا الإسلامي، فلم تقتصر عملية نسخ الكتب على فئة معينة بل اشتهر بها أعلامٌ كُثر من علماء هذه الأُمَّة، وَعَلَى سَبِيلِ المِثَالِ: مُحمّد بن إسحاق النديم صاحب(**الفهرست**)، وأبي حيّانَ التَّوحيديّ صَاحب(**الإمتاع والمؤانسة**)، وإسماعيل بن حمّاد الجوهريّ صاحب (**الصِّحَاح في اللُّغة**)؛ وكان يضرب يه المثل في الخَطِّ الجَمِيلِ الحَسَن، وياقوت الحموي صاحب معجمي(**الأدباء**) و(**البلدان**)؛ حيث اختلف أغراضهم من ذلك، فمنهم من كان ينسخ الكتب لنفسه لعدم قدرته على اقتناء الكُتُبِ إمَّا لعدم توفر المال، أو لندرة توفر الكتاب المرغوب فيه، ومنهم من كان يتكسب من ذلك، ويُعِينُ نفسه وأهله.

ولكن للأسف بعض النّساخ كان غرضهم اختلاقُ الكُتُب، وإضافة بعضها إلى غير أهلها، أو نسبة بعضها ممن هي لمؤلفين مغمورين لآخرين مشهورين، مثال هذه الظاهرة الغريبة ما جاء في كتاب (**الفهرست**) للنديمِ في بيان ما فعله بعض النُّساخ من نسبة كتاب(**الأغاني الكبير**) إلى إسحاق بن إبراهيم الموصليّ، حيث نقل كلام ابنه القائل: «مَا أَلَّفَ أبي هذا الكتابَ قطّ –يعني كتاب الأغاني الكبير– ولا

وانظر: عابد سليمان المشوخي: **أنماط التوثيق في المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1. 1994م، ص165.

رآهُ». ثم استدل فقال: «والدليلُ على ذلك أنَّ أكثرَ أشعارِهِ المنسوبةِ إنّما جُمعت لما ذُكِرَ معها مِن الأخبارِ، وما غُنِّيَ فيها إلى وقتنا هذا، وأنَّ أكثرَ نسبةِ المغنّينَ خطأٌ، والذي ألّفَه أبي مِن دواوينِ غنائِهم يدلُّ على بُطلانِ هذا الكتابِ، وإنّا وَضَعَهُ وراقٌ كَانَ لِأَبِي بَعْدَ وَفَاتِهِ، سِوَى الرُّخْصةِ–التي هي أوّلُ الكتابِ– فإنَّ أبي ألَّفَهَا، إلاَّ أَنَّ أَخْبَارَهُ كُلَّهَا مِن رِوايتِنَا» .[11]

أمَّا المبحث الثّاني: الحياة العلمية للإمام ابن قيِّم الجوزية وبيان الكتب المنسوبة إليه خطأ:

المطلب الأوَّل: ترجمة موجزة لحياة الإمام ابن قيِّم الجوزية:

أوَّلاً: اسمه ونسبه وشهرته وسببها: شَمْسُ الدِّين مُحمّد، أَبُو عبد الله بن أبي بكر بن يعقوب، بن سَعْدٍ بن جَرِيرٍ بن مكي، زَيْن الدِّين الزُّرْعِي الدِّمشْقِي، المشهور بابن قيِّم الجوزيَّة.[12]

أمَّا سبب كُنيته بِـ"أبي عبدالله" أنَّ ابنه الأكبر اسمه عبد الله، وهو شرف الدِّين عبدالله، وكان من الأذكياء، وله كذلك ابن اسمه إبراهيم، وكان على نهجه في طلب العلم ونشرِه.

أمَّا بكر فهو والده، أمَّا كلّ من أيُّوب وسعْدٍ وجَرِيرٍ لم أقف على ترجمة لهم إلاَّ أنَّهُم من نسَبه قَطعاً.[13]

أمَّا مكي زيّن الدِّين الزُّرعِي: فهو أحد أجداده، وقد ذكره الحافظ ابن حجر في ترجمته لأخيه عبد الرَّحمان.[14]

وسبب شهرته بابن قيِّم الجَوزيَّة: كان والده يُلقب بِـ"قيِّمِ المدرسة الجوزيَّة"، التي كان قيِّماً على شؤونها.

ثانيا: أشهر شيوخه وتلاميذه:

◈ **أشهر شيوخه:**

---

(11)_ **الفهرست** للنديم، (438/1- 439).

(12)_الذهبي"**ذيول العبر في خبر من غَبَر**"(155/4)، الدَّاوُدي"**طبقات المُفسرين**"(90/2)، الشوكاني"**البدر الطالع**"(59/2).

(13)_ينظر: ابن رجب"**ذيل طبقات الحنابلة**"(447/2)، **البدر الطالع**(59/2)، "**الدرر الكامنة**" ابن حجر(400/3) .

(14)_شهاب الدِّين أحمد بن حجر "**الدرر الكامنَّة**"(434/2) .

1_ والده قيِّم الجَوزيَّة: «أبو بكر بن أيوب بن سعد الزُّرعي الحنبلي، كان من العلماء، حيث إنَّه كان قيِّماً على المدرسة الجَوزيَّة، توفي يوم الأحد تاسع عشر ذي الحجة.» (15)

2_الشهاب النَّابلسي: «أبو العباس أحمد بن عبد الرَّحمان بن عبد المنعم بن نعمة المقدسِي الشافعي، لقب بـ " الشهاب العابر " لأنَّه كان عالماً بالرؤياً، توفي سنة 697 هـ.»(16)

3_مُحمّد شمس الدِّين: «أبو عبد الله، ابن أبي الفتح البعلبكي الحنبلي اللغوي النَّحوي حيث إنَّه تأثر به في اللغة، والنَّحوي وانتفع به فيهما، توفي بالقاهرة في ثامن عشر المحرم، سنة تسع وسبعمائة (709هـ).» (17)

4_فاطمة بنت جوهر: «أمُّ مُحمّد بنت الشيخ إبراهيم بن محمود بن جوهر البطائحي البعلي، كانت محدِّثة ذات علم نافع، فسمع منها وانتفع بعلمها، توفيت سنة 711هـ». (18)

5_ ابن عبد الدائم: «أبو بكر بن المنذر بن زين الدِّين أحمد بن عبد الدائم بن نعمة المقدسي الحنبلي، توفي سنة718هـ، وذكره في شيوخه ابن رجب وابن حجر وغيرهما». (19)

6_ شيخ الإسلام أحمد بن تيمية: «تقي الدِّين بن مجد الدِّين، ولد سنة 661 هـ، توفي سنة 728 هـ.» (20)

7_ جمال الدِّين المزي: «يوسف جمال الدِّين، ولد سنة654هـ، توفي سنة 742هـ ». (21)

◈ **أشهر تلاميذه :**

1_ ابن عبد الهادي:«مُحمّد شمس الدِّين، أبو عبد الله بن أحمد بن عبد الهادي ابن قدامة المقدسي الصالحي الحنبلي، كان صاحب تصانيف يبلغ بعضها مائة مجلد، توفي سنة748هـ». (22)

---

(15)_ **البداية والنهاية** (14 / 110) بتصرف .

(16)_ **ذيل طبقات الحنابلة**(2 / 447)، **شذرات الذهب في أخبار من ذهب**(5 / 424).

(17)_ **ذيل طبقات الحنابلة** (357/2) .

(18)_ **شذرات الذهب** (6 / 28).

(19)_ "**شذرات الذهب**" (48/6)، "**ذيل طبقات الحنابلة**"(470/2)، "**الدرر الكامنة**"(400/3) .

(20)_ "**فوات الوفيات**"(74/1_75) و"**ابن قيّم الجوزيّة حياته وآثاره**"، ص : 101 .

(21)_ ينظر: "**البداية والنهاية**"(14 / 192)؛ "**البدر الطالع**"(2 / 196_ 197) .

2_الحافظ الذهبي: «هو مُحمّد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي التركماني الشافعي، ت748هـ»[23]

3 _ابنه شرف الدِّين : «عبد الله كانت ولادته في سنة 728 هـ، توفي سنة 756 هـ ».[24]

4_ ابنه إبراهيم: «برهان الدِّين إبراهيم، ولد سنة 716هـ، توفي سنة 767 هـ ».[25]

5_ الحافظُ ابنُ كثير: «أبو الفداء إسماعيل عماد الدِّين بن عمر بن كثير القرشي الشافعي، صاحب التصانيف في التفسير والسيّر والتاريخ وغيرها، ولد سنة سبعمائة، وتوفي في شعبان سنة 774 هـ».[26]

6_ الحافظ ابن رجب: «عبد الرَّحمان أبو الفرج بن أحمد بن عبد الرَّحمان، توفي سنة 795هـ».[27]

7_الفيروزآبادي: «مُحمّد بن يعقوب بن مُحمّد مجي الدّين الشافعي، وهو صاحب"القاموس المحيط"، ولد سنة تسع وعشرين وسبعمائة هجرية، مات ليلة عشرين من شوال سنة سبع وعشرة وثمان مائة هجرية.»[28]

ثالثا: وفاة الإمام ابن قيِّم الجَوزيَّة :

في ليلة الخميس الثالث عشر من شهر رجب، وقت آذان صَّلاة العشاء سنة إحدى وخمسين وسبعمائة هجرية (751هـ)، توفي الإمام ابن قيِّم الجوزيَّة رحمه الله تعالى، وهذا التاريخ متفق عليه بين من ترجم له.[29]

---

(22)_ ينظر ترجمته في: "**العبر في أخبار من عبر**"(4 / 132).

(23)_الصفدي"**الوافي بالوفيات**"(2/ 13)، الحسيني"**ذيل الحفاظ**"، ص35، "**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**"(153/6).

(24)_ابن رجب"**ذيل طبقات الحنابلة**"(448/2)، **الرَّد الوافر**، ص: 188، بتصرف، **الدرر الكامنة** (322/2) .

(25)_ **البداية والنهاية** (252/14)، **الدرر الكامنة** (70/3).

(26)_ **الدرر الكامنة**(374/1)، **شذرات الذهب**(231/6)، **الرَّد الوافر**، ص: 162_163؛ **شذرات الذهب**(231/6) .

(27)_ **البداية والنهاية**(14 / 253) بتصرف.

(28)_علي الشوكاني "**البدر الطالع**"(2 / 149) بتصرف.

(29)_الذهبي"**ذيل طبقات العبر**"(155/4)، ابن رجب"**ذيل طبقات الحنابلة**"(450/2)؛ ابن حجر"**الدرر الكامنَّة**" (403/3).

وقد بلغ يومها من العمر ستين سنة، قضاها في طلب العلم، ونشره والتّأليف، والتّدريس، وصُلِّيَ عليه رحمه الله بعد صَّلاَة الظهر، بالجامع الأموي بدِّمشق، ثمَّ صُلِّي عليه بجامع جراح الواقع خارج الباب الصّغير بدِّمشق[30]، وقبره معروف حتَّى الآن، فهو على يسار الداخل إلى المقبرة من الباب الجديد؛ الذي وسع منذ أكثر من عشرين سنة، وقد أزيل القبر من موضعه، وأُبعد أكثر من مترين إلى الشّرق.

وكان مشهد الصَّلاة عليه ودفنه بمنزلة سعة علمه وأخلاقه وتواضعه، وحبِّه لأُمَّته، فقد حضرها العلماء، والوجهاء، والعامة، وطلاب العلم، والقضاة، وعامة أهل الصَّلاح والخير.[31]

المطلب الثَّاني: الكتب المنسوبة للإمام ابن قيِّم الجوزية خطأ:

أوَّلاً: كتاب: "أخبار النّساء":

وهو كتاب مشهور طبع لأوَّل مرَّة بمصر سنة 1319هـ منسوباً إلى ابن القيم، ثم طبع مرارا، لكن الخلل في نسبة بعض المحققين للكتاب لابن قيم الجوزية، أو ابن الجوزي؛ فما سبب ذلك؟

◈ **محتويات الكتاب:** والكتاب مبني على تسعة أبواب، بلا مقدمة. وهي في أوصاف النساء وأخلاقهن، وفيه الباب الثامن: (من أحاديث المؤلفين) وهو عنوان قيل عنه إنَّهُ اعتباطي، أنَّهُ ربما من إضافات النُّساخ.

◈ **سبب الخطأ عمدا كان أو سهوا في نسبته لابن قيم الجوزية:**

– التشابه بين لقبي المؤلّفين (ابن الجوزي وابن قيم الجوزية) هو من أبرز الأسباب.

– خلوّه من المقدّمة؛ إذ فِيْ اَلْغَالِبِ نَجِدُ اَلْمُؤَلِّفين إمَّا أَنْ يُصَرِّحوا بِتَسْمِيَّةِ كِتَابِهِم في المقدّمة، بل وَوَضْعِ عُنْوَانًا مُنَاسِبًا للكتاب، مع بيان منهجهم في الكتاب، وسبب تأليفهم له، هذا مما يبرز شخصية صاحب الكتاب، خاصة إذا وقع اللبس في نسبته لمؤلف بعينه فإنّ المحقق ينظر في أسلوبه في كتبه الأخر فينظر هل وافق أسلوبه في هذا الكتاب.

–التحامل على ابن قيم الجوزية، ونسبة بعض المسائل إليه

– كذلك من أهم الأسباب في نسبته لابن قيم الجوزية، التشابه بين نصوص بعض الأخبار المشتركة

---

(30)_ **البداية والنّهاية** (235/14)، **ذيل طبقات الحنابلة**(450/2)، **الدرر الكامنة** (403/3).

(31)_قال ابن كثيرٍ_رحمه الله_:«وقد كانت جنازته حافلة، شهدها القضاة والأعيان والصَّالحون من الخاصة والعامة، وتزاحم النَّاس على حمل نعشه.اهـ » **البداية والنهاية**(235/14).

بين كتبه التي حرَّر فيها مسائل المحبة؛ وهذا مردود من وجوه:

-أنَّ كتاب "**روضة المحبين ونزهة المشتاقين**"[32] لابن قيّم الجوزية، فصَّل الكلام فيه على مسألة المحبة، وهذا الكتاب والذي ألَّفه بعده "**إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان**"[33]، فَصَّلَ في بعض المسائل التي حررها في"**إغاثة اللهفان**"، ثمَّ كتاب "**مفتاح دار السَّعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة**"، جاء فيه الكلام على المحبة، وأقسامها، وأحكامها، وفوائدها، وثمراتها، وأسبابها، وموانعها، وما يقوِّيها، وما يُضْعِفُها، والاستدلال بسائر طرق الأدلَّة من النقل والعقل والفطرة والقياس والاعتبار والذَّوق والوَجْد على تعلُّقها بالإله الحقِّ الذي لا إله غيره، بل لا ينبغي أن تكونَ إلا له، ومِنْ أجله، والردِّ على من أنكر ذلك، وتبيين فساد قوله عقلًا ونقلًا، وفطرةً وقياسًا، وذوقًا ووَجْدًا،

وكذلك في كتابه "**الجواب الكافي**"، وفي كتابه "**طريق الهجرتين**"، وفي كتابه "**مدارج السالكين**".

وقد بحث المصنف كذلك مسائل المحبة كذلك في كتابيه"**الفتوحات القدسية**"، و"**التحفة المكية**"، كما أشار إلى ذلك في "بدائع الفوائد" (95، 845، 846).[34]

-أنَّ كتاب "**أخبار النساء**" فيه مسائل عبارة عن تسلية إن لم يقل فيه نوع من المجون: ومعلوم أنَّ ابن القيّم أنكر هذا النوع في "**روضة المحبين ونزهة المشتاقين**"، حيث لام وبشدَّة على ابن داود في كتابه "**الزَّهرة**" وابن حزم في كتابه "**طوق الحمامة**"، بسبب تراخيهما في بعض المسائل.

-من باب المراهنة على شهرة ابن قيم الجوزية وابن الجوزي، إذ ترويج الكتاب باسمهما يجعله أكثر تداولا وانتشارا بين العامة والخاصة.

◈ **دلائل على عدم نسبته لابن قيم الجوزية:**

-أنّ تلاميذ ابن القيم لم ينسبوه له، كابن رجب وابن كثير وغيرهما.

---

(32)_يشتمل على "ذكر أقسام المحبة، وأحكامها، ومتعلقاتها، وصحيحها، وفاسدها، وآفاتها، وغوائلها، وأسبابها، وموانعه". وقد ذكره ضمن مؤلفاته أكثر المترجمين له وسماه ابن رجب الحنبلي" نزهة المشتاقين وروضة المحبين"، ألفه ابن القيم أثناء سفره.

(33)_حيث عرض فيه أمراض النفس البشرية وعلاجها، ومكايد الشيطان التي يكيد بها للإنسان .طُبع مرارًا في مجلدين وقد سماه ابن القيم بهذا الاسم في مقدمة الكتاب. ويشتهر الكتاب أيضًا باسم "الإغاثة الكبرى". ويسمى أيضًا "مصايد الشيطان".

(34)_ ينظر: "**ابن القيم**" للشيخ بكر أبو زيد، من الصَّفحة 253 إلى 305.

-أنّ مسائل هذا الكتاب بعيدة كل البعد عن أقوال وأراء ابن القيم كما سبق.

-أسلوب الكتاب وعرض مسائله لا يشبه منهج ابن القيم في عرض المسائل ولا تقرير النتائج خاصة في مسائل المحبة فانظر مثلا كتابه"**طريق الهجرتين وباب السعادتين**" وهو في المحبة.

ولا في نهجه في التأليف والإفتاء، بل ولا يشبه طريقته في الوعظ كما في كتبه التي تعد من أبواب الوعظ، كـ: "**روضة المحبين ونزهة المشتاقين**"، و"**إغاثة اللهفان في مصايد الشيطان**"، و"**عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين**" وهو كذلك في الموعظة.

-أنّ المحققين المبرزين في علم التحقيق لم يختلفوا في عدم نسبته له؛ بل الخلاف عندهم في نسبته لابن الجوزي.

◈ **المُؤلّف الحقيقي لكتاب" أخبار النساء"**: بعض المترجمين لابن الجوزي نسبوه له؛ كالإمام الذهبي في جلّ كتبه: "تذكرة الحفاظ" و"سير أعلام النبلاء" و"العبر" و"تاريخ الإسلام".

ولقد شكك الدُّكتور بكر بن عبد أبو زيد نسبته لابن الجوزي، بعد أن جزم عدم نسبته لابن القيم.

والنَّفس تميل حقا إلى عدم نسبته لإمام من أئمَّة الإسلام، أفنى حياته في والوعظ، والتحذير الشَّديد من مصائد إبليس وتلبساته على النَّاس في مثل هذه الأحوال، فحذرهم من النفس المولعة الدنيا وملذّاتها، ورغبهم بالآخرة ونعيم الجنَّة الباقية، فكيف لإمام مثله أن يؤلِّف كتابا كمثل كتاب "أخبار النساء".

ثمَّ من المحققين من ادعى أنَّ كتاب"أخبار النساء" لابن الجوزي، الذي قام بإفراده من كتاب الأغاني للأصفهاني، وهذا مردود لموقفه الفريد عن أكثر علماء زمانه بأنّ النظر في"كتاب الأغاني" يوجب إقامة الحد.

ثانيا: كتاب: "اللّمعة في الرد على ابن طلحة":

◈ **الخطأ في نسبته لابن قيم الجوزية**: ممن نسبه لابن قيم الجوزية الدُّكتور بكر بن عبد أبو زيد، والعجب والغريب أنّ أغلب من جاء بعده من الباحثين اعتمدوا كلامه ونسبته له.

◈ **الدليل على عدم نسبته لابن قيم الجوزية**: من أهمها ما جاء في كتاب **لسان الميزان**: "...وذكره القاضي كمال الدِّين بن العديم؛ صاحب تاريخ حلب في جزء له سماه"**الملحة في الرد على أبي طلحة**"،

قال فيه: وهذا الحكيم التِّرمذي: لم يكن من أهل الحديث، ولا رواية له، ولا أعلم له بطرقة وصناعة." [35]

بل ويزيد في إثبات توثيق الكتاب لغيره كلام ابن حجر في الفتح قال: "وأكثر الروايات على ما وقع في حديث الباب أنّه ﷺاختتن، وهو ابن ثمانين سنةً، وقد حاول الكمال بن طلحة في جزء له في الختان الجمع بين الرِّوَايتين، فقال: نُقِل في الحديث الصحيح أنه اختتن لثمانين، وفي رواية أخرى صحيحة أنه اختتن لمائة وعشرين، والجمع بينهما أنَّ إبراهيم عاش مائتي سنة، منها ثمانين سنةً غير مختون، ومنها مائة وعشرين، وهو مختون، فمعنى الحديث الأول: اختتن ثمانين مضت من عمره، والثاني: لمائة وعشرين بقيت من عمره؛ وتعقبه ابن العديم في جزء سماه "**الملحة في الردّ على ابن طلحة**"[36]

◈ **المُؤلّف الحقيقي لكتاب اللمعة في الرد على ابن طلحة**": وسبب توهم بكر بن عبد الله أنَّهُ اعتمد في نسبته الكتاب لابن القيم على كلام عبد الرزاق المناوي في "**القدير سرح الجامع الصغير**"، حيث قال: "وقال ابن أبي جمرة[37] في كتاب الختان، وابن القيم في كتاب " **اللمعة في الرد على ابن طلحة**".

قلت: ولعل سبب هذه النسبة أن ابن القيم نقل كلام ابن العديم الذي ذكره المناوي وابن حجر بحروفه في كتابه "**تحفة المودود في أحكام المولود**" فحدث هذا الوهم.

تنبيه: وأنبه هاهنا أنّ كلام المناوي لم يخلو من الوهم حيث وقع عنده تصحيف عند قوله: "**ابن أبي جمرة**"، فالصواب كما عند ابن القيم في"**تحفة المودود في أحكام المولود**" "**ابن أبي جرادة**"، وهو ابن العديم: واسمه الكامل: عمر بن أحمد بن هبة الله بن أحمد بن يحيى بن زهير بن هارون بن موسى بن مُحمّد بن أبي جرادة العقيلي الحلبي الحنفي، أبو القاسم كمال الدِّين، المشهور بابن العديم (586هـ، 660هـ) (1191-1262م).

مشارك في علوم كثيرة، توفي بالقاهرة في جمادى الأولى، ودفن بسفح المقطم.

---

(35)_**لسان الميزان**، ابن حجر، تح: دائرة المعرف النظامية-الهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط/2: 1390هـ/1971م،(309/5).

(36)_**فتح الباري شرح صحيح البخاري** (146/7-147).

(37)_هو عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي جَمْرَة المالكيّ الأندلسي، صاحب"**مختصر البخاري**"؛ توفِّي سنة(695هـ) . انظر: **سلم الوصول إلى طبقات الفحول** (2/ 211). **الأعلام** للزركلي (4/ 89).

من مُؤَلَّفَاته: "**بغية الطلب في تاريخ حلب**"، "**الأخبار المستفادة في ذكر بني جرادة**"، "**كتاب الخط وآدابه ووصف طروسه وأقلامه**"، "**الدراري في ذكر الذراري**"، "**دفع الظلم والتحري عن أبي العلاء المعري**"، وله شعر.[38]

ثالثا: كِتابُ "طريقة البصائر إلى حديقة السرائر في نظم الكبائر":

◈ **موضوع الكتاب:** في بيان أنواع الكبائر ونظمها .

◈ **الخطأ في نسبته لابن قيم الجوزية:** كلام الشيخ بكر يوهم نسبته إليه؛ قال: "لم أر ذكره في مؤلفاته، وفي فهارس أوقاف بغداد: أنه يوجد نسخة نفيسة لهذا الكتاب سنة ثمانية 11هـ، ألفها ابن قيم الجوزية رحمه الله تعالى"[39]؛ حيث ذكر مكان تواجده في رفوف مكتبة الأوقاف ببغداد.

◈ **المُؤلّف الحقيقي لكتاب"طريقة البصائر إلى حديقة السرائر في نظم الكبائر"، ودلال على عدم نسبته لابن قيم الجوزية:**

صاحب كتاب **معجم المؤلفين** ينسبه إلى عبد الله بن مُحمّد الكردي البيتوشي الشَّافعي، أبو مُحمّد، وهو متأخر عن ابن القيم إذ عاش بين أعوام 1116هـ إلى 1221هـ/1748 - 1806 م.

ولد ونشأ في بيتوش (التابعة لمنطقة سردشت، في الكردستان الإيراني)، وهاجر إلى بغداد، ومات في الأحساء.

له نظم في (ديوان - خ)، كما في المنهل ومجلة المجمع، وللشيخ مُحمّد الخال كتاب (البيتوشي - ط) في بغداد.

من مؤلفاته: (**طريقة البصائر إلى حديقة السرائر**)، (المكفرات)، (شرح الفاكهي على قطر ابن هشام)، ومنظومة (كفاية المعاني-ط) في النحو، وثلاثة شروح لها طبع أحدها.[40]

أمّا البيطار في كتابه "**حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**" لم يذكره في مؤلفاته رغم أنّهُ قدّم

---

(38)_ابن تغري بردي"**النجوم الزاهرة**"(7/208-210)، ابن كثير"**البداية والنهاية**"(13/236).

(39)_ص 276.

(40)_**معجم المؤلفين**(6/138).

ترجمة مفصلة لعبد الله بن مُحمّد الكردي البيتوشي الألاني الخانلي الشافعي. والله أعلم.[41]

رابعا:: كِتابُ " دفع شبه التشبيه بأكف التنزيه ":

◈ **موضوع الكتاب:** في العقيدة.

جاء في مقدمة الكتاب: "ورأيت من أصحابنا من تكلّم في الأصول بما لا يصلح، وانتدب للتصنيف ثلاثة: أبو عبد الله بن حامد، وصاحبه القاضي، وابن الزاغوني، فصنّفوا كتباً شانوا بها المذهب، ورأيتهم قد نزلوا إلى مرتبة العوام، فحملوا الصفات على مقتضى الحسّ، فسمعوا أن الله تعالى خلق آدم على صورته، فأثبتوا له صورة ووجهاً زائداً على الذات، وعينين، وفماً، ولهوات، وأضراساً وأضواء لوجهه هي السبحات ويدين وأصابع وكفّاً وخنصراً وإبهاماً، وصدراً، وفخذاً، وساقين ورجلين، وقالوا: ما سمعنا بذكر الرأس! وقالوا: يجوز أن يمس ويُمس، ويدني العبد من ذاته...

إلى أن قال – فرأيت الرد عليهم لازما لئلا ينسب الإمام إلى ذلك وإذا سكت نسبت إلى اعتقاد ذلك.

◈ **الخطأ في نسبته لابن قيم الجوزية:** ذكر بكر بن عبد الله أبو زيد أنّ الأستاذ عوض الله حجازي في كتابه "**ابن القيم وموقفه من التفكير الإسلامي**"[42] أنّ هذا الكتاب نسبه بعضهم إلى ابن القيم خطأ وهو لابن الجوزي.[43]

◈ **دلال على عدم نسبته لابن قيم الجوزية:** على الكتاب انتقادات ومخالفات لا تستقيم مع مذهب ابن قيم الجوزية، ومن أهمها:

انتقد ابن رجب وهو تلميذ ابن القيم الكتاب، وذكر أن ابن الجوزي كان متأثرًا بشيخه أبي الوفاء ابن عقيل في هذا التصنيف، فقال: "ومنها وهو الذي من أجله نقم جماعة من مشايخ أصحابنا وأئمتهم من المقادسة والعلثيين، من ميله إلى التأويل في بعض كلامه، واشتد نكرهم عليه في ذلك، ولا ريب أن كلامه في ذلك مضطرب مختلف، وهو إن كان مطلعاً على الأحاديث والآثار في هذا الباب، فلم يكن خبيراً بحل

(41)_"**حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر**" للبيطار، ص 1016.

(42)_ص 36.

(43)_ص 246.

شبهة المتكلمين وبيان فسادها، وكان معظماً لأبي الوفاء ابن عقيل، يتابعه في أكثر ما يجد في كلامه، وإن كان قد رد عليه في بعض المسائل، وكان ابن عقيل بارعاً في الكلام، ولم يكن تام الخبرة بالحديث والآثار، فلهذا يضطرب في هذا الباب، وتتلون فيه آراؤه، وأبو الفرج تابعٌ له في هذا التلون." [44]

◈ **المُؤلّف الحقيقي لكتاب"طريقة البصائر إلى حديقة السرائر في نظم الكبائر"،**

الصواب أن مؤلف الكتاب هو ابن الجوزي، أبي الفرج ت 597 هـ.

وللكتاب اسم آخر هو "**الباز الأشهب المنقض على مخالفي المذهب**"

وسماه الذهبي بعنوان: "**كف التشبيه بأكف أهل التنزيه**" في سير أعلام النبلاء.

المطلب الثَّالث: أسباب وقوع الخطأ في نسبة بعض الكتب لابن قيم الجوزية .

أوَّلاً: التشابه بين كنية ابن قيم الجوزية وابن الجوزي:

يمكن حمل بعض النوايا على محمل حسن الظن، فنقول إنَّ السبب الرئيس في سبب الخطأ في نسبة بعض كتبابن قيم الجوزية لابن الجوزي

فابن الجوزي هو: الإمام محي الدِّين يوسف بن الجَوزي الصاحب العلامةُ سفير الخلافة، أبو المحاسن يوسف ابن الشيخ أبي الفَرج عبد الرحمان بن عليّ بن التِمّي البكريّ البغدادي الحنبليّ، أستاذ دَار المسْتَعْصِم باللهِ، ولد سنة ثمان وخمسمائة سمع من ذاكر ابن كامل وابن بوْشٍ وطائفة، وقرأ القرآن بواسط على ابن الباقلاني، وكان كثير المحفوظ قويّ المشاركةِ في العلوم، ضُربت عُنقه، هو وأولاده تاجُ الدِّين والمحْتسب جمال الدِّين وشرفُ الدِّين[45]؛ وعلى العموم فهو ابن الإمام المشهور أبي الفرج بن الجَوزي_رحمه الله_.

والجَوْزِي، قيل: "وعُرِفَ جَدُّهم بالجوزي بجَوْزةٍ، كان في داره بِواسط لم يكن بواسط جوزة غيرها." [46]

والجَوزِيَّة: بفتحِ الجيم، نسبة إلى مدرسة بناها الإمام محي الدِّين يوسف بن الجَوزي_رحمه الله_.

---

(44)_ابن رجب"**كلام الناس**" ، من مجموع رسائله.

(45)_ينظر: الذهبي "**العبر في أخبار من عبر**"(285/3)، إسماعيل ابن كثير "**البداية والنهاية**" (203/13) .

(46)_ابن عبد الهادي "**طبقات علماء الحديث**"(119/4)، و"**تذكرة الحُفاظ**"(133/1).

وسبب شهرة الإمام شَمْسُ الدِّين مُحمّد، أَبُو عبد الله بن أبي بكر بن يعقوب، بن سَعْدٍ بن جَرِيرٍ بن مكي، زَيْن الدِّين الزُّرْعِي الدِّمشْقِي، المشهور بابن قيِّم الجوزيَّة، شَمْسُ الدِّين مُحمّد، أَبُو عبد الله بن أبي بكر بن يعقوب، بن سَعْدٍ بن جَرِيرٍ بن مكي، زَيْن الدِّين الزُّرْعِي الدِّمشْقِي، -المشهور- بـ **ابن قيِّم الجوزيَّة**، : **أنَّ** والده -أبو بكر بن أيوب بن سعد الزُّرعي الحنبلي- كان يُلقب بِـ"قيِّمِ المدرسة الجوزيَّة"، التي كان قيِّماً على شؤونها.

ثانيا: التحامل عليه ونسبة بعض الأقوال لمذهبه إمَّا قدحا فيه أو للتشهِير بها لشهرته –رحمه الله تعالى–:

وهذ سبب آخر وجيه وخطير في الوقت نفسه، إذ في نسبة كتاب "أخبار النساء" إليه أو لابن الجوزي_ رحمهما الله_ خدشا في آرائهم ومواقفهم من بعض المسائل، التي هي عبارة عن تسلية إن لم يقل فيه نوع من المجون: ومعلوم أنَّ ابن القيّم أنكر هذا النوع في "**روضة المحبين ونزهة المشتاقين**"، حيث لام وبشدَّة على ابن داود في كتابه "**الزَّهرة**" وابن حزم في كتابه "**طوق الحمامة**"، بسبب تراخيهما في بعض المسائل.

ثالثا: من باب المراهنة على شهرة ابن قيم الجوزية وابن الجوزي:

إذ ترويج الكتاب باسمهما يجعله أكثر تداولا وانتشارا بين العامة والخاصة.

خاتمة:

-الخطأ في نسبة الكتاب المخطوط لصاحبه آثارا سلبية، خاصة في نسبة آراء غيره إليه.

-لابد من التمهل عند نسبة الكتاب المخطوط لصاحبه، إذ المحقق الذي ينظر في موارد التوثيق كلها هو الجدير بأن يطلق عليه اسم المحقق.

-إذ يجب على المحقق أن يراجع المظان التي مِن شأنِها حصرُ المؤلَّفاتِ المختلفة ونسبتِها إلى مؤلِّفها .

-لابد من الرجوعُ إلى كُتبِ التاريخِ والتراجمِ والطبقات لتوثيقِ نسبة الكتاب المخطوط للمؤلِّف.

-القراءةُ الجيّدة للمصادر التي اعتمدها المؤلّف فلربما يجدُ المحققُ نقولًا مختلفةً مِن هذا النصِّ الذي يريد تحقيقَه مضمّنةً في مصادر أخرى، وقد عُزيت إلى مؤلِّفها الحقيقيّ.

-جمعُ أكبرِ عددٍ ممكنٍ مِنَ النُّسخِ الخطيّة ومضاهاة بعضها ببعضٍ ليصل المحقق إلى النسبة الحقيقية لمؤلف الكتاب.

-التمرّس بأسلوبِ مؤلّف الكتاب من أهم سبل الوصول إلى النسبة الصحيحة.

-معرفة آراء المؤلفين كذلك من سبل الوصول إلى النسبة الصحيحة.

-يجب على المحقق أن لا يجعل تحقيقه لكتاب معين من أجل المساس بقدسية التراث الإسلامي والعربي، إذ الأمانة كنز المحقق الصادق.

المصادر والمراجع:

- ابن عبد الهادي "**طبقات علماء الحديث**" تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، 1417 هـ - 1996 م.
- ابن كثيرٍ "**البداية والنهاية**" المحقق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى 1408، هـ - 1988 م.
- أحمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين (المتوفى: 764هـ)"**فوات الوفيات**" ، المحقق: إحسان عباس، دار صادر – بيروت، الطبعة: الأولى، 1973.
- أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي"**فتح الباري شرح صحيح البخاري**"، تبويب: مُحمّد فؤاد عبد الباقي، دار المعرفة-بيروت، 1379، عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
- أحمد بن مُحمّد الأدنه وي من علماء القرن الحادي عشر (المتوفى: ق 11هـ) "**طبقات المُفسرين**"، المحقق: سليمان بن صالح الخزي، مكتبة العلوم والحكم – السعودية، الطبعة: الأولى، 1417هـ- 1997م.
- الجوهري"**الصحاح**"(4/ 1562) دار العلم للملايين، بيروت.
- شمس الدين أبو عبد الله مُحمّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: 748هـ)، "**العبر**

في أخبار من عبر"، المحقق: أبو هاجر مُحمّد السعيد بن بسيوني زغلول، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

- شمس الدين الحسيني"**ذيل الحفاظ**"، دار الكتب العلمية، الطبعة: الطبعة الأولى 1419هـ - 1998م .
- شهاب الدِّين أحمد بن حجر "**الدرر الكامنَّة في أعيان المائة الثامنة**"، تح: مراقبة / مُحمّد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية - صيدر اباد/ الهند، الطبعة: الثانية، 1392هـ/ 1972م.
- صلاح الدِّين خليل بن أيبك الصفدي"**الوافي بالوفيات**"، طبعة المستشرقين الألمان، ألمانيا: فرانز شتاينز،1974م.
- عابد سليمان المشوخي: **أنماط التوثيق في المخطوط العربي في القرن التاسع الهجري**. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1. 1994م.
- عبد الحي بن أحمد بن مُحمّد ابن العماد العَكري الحنبلي، أبو الفلاح (المتوفى: 1089هـ)، "**شذرات الذهب في أخبار من ذهب**"، حققه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، الطبعة: الأولى، 1406 هـ - 1986 م.
- عبد السلام مُحمّد هارون: "**تحقيق النصوص ونشرها**"؛ القاهرة: مكتبة الخانجي،ط7. 1998م
- فيروزأبادي"**القاموس المحيط**"، ص1197، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- **لسان الميزان**، ابن حجر، تح: دائرة المعرف النظامية-الهند، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط/2: 1390هـ/1971م،(309/5).
- خير الدين بن محمود بن مُحمّد بن علي بن فارس، الزركلي الدمشقي (المتوفى: 1396هـ) "**الأعلام**"، دار العلم للملايين، الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو 2002 م.
- مُحمّد المراكشي"**الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة**"، تح: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ط/1: 1973م.

- مُحمّد بن إسحاق النديم: **"الفهرست"**، تحقيق: أيمن فؤاد. لندن: مؤسسة الفرقان،ط1. 2009م.
- مُحمّد بن عبد الله (أبي بكر) بن مُحمّد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: 842هـ)، **"الرَّد الوافر"**، المحقق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1393.
- مُحمّد بن علي بن مُحمّد بن عبد الله الشوكاني"**البدر الطالع محاسن من بعد القرن السابع**"، دار المعرفة – بيروت " .
- مصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى 1067 هـ)، **"سلم الوصول إلى طبقات الفحول"**، تح: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، مكتبة إرسيكا، إستانبول–تركيا: 2010 م .